قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٢ لسنة ٢٠٠٣

بنقل تخصيص قطعة أرض صحراوية إلى هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لإقامة المحطة الشمسية الحرارية الأولى لتوليد الكهرباء

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون المدنى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية ؛

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الكهرباء والطاقة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(المـادة الأولى)

تخصص لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة قطعة الأرض الصحراوية الواقعة بجهة الكريمات - محافظة الجيزة البالغ مساحتها ٦٦٠ فدانًا ، والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المرفقتين لإقامة المحطة الشمسية الحرارية الأولى لتوليد الكهرباء بجهة الكريمات ، وذلك نقلاً من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية .

(المـادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٤ هـ
(الموافق ١١ أغسطس سنة ٢٠٠٣م)

حسنى مبارك

وزارة الكهرباء والطاقة

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد رئيس الجمهورية

بشأن الموافقة على نقل تخصيص قطعة أرض صحراوية

لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

لإقامة المحطة الشمسية الحرارية الأولى بجهة الكريمات

فى إطار خطة وزارة الكهرباء والطاقة لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، وفى ضوء قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٩ المتضمن الموافقة من حيث المبدأ على مشروع إنشاء أول محطة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية نهاراً والغاز الطبيعى ليلاً ، فقد تم إعداد دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية البيئية للمشروع بالتعاون مع البنك الدولى - باعتباره وكالة منفذة من قبل مرفق البيئة العالمى - انتهت بجدوى المشروع الذى تم تحديد سعته بحوالى ١٢٧ ميجاوات ، وكذا استعداد المرفق للمساهمة فى تمويل المشروع جزئيًا بنظام الـ BOOT .

وتمشيًا مع السياسة العامة للدولة فقد قامت الوزارة بالاتصال بمرفق البيئة العالمى (GEF) لمناقشة إمكانية إتاحة المنحة المشار إليها للوزارة لتغطى فرق التكلفة الزائدة (Incremental Cost) للمحطة المذكورة عن مثيلتها المنتجة من المحطات التقليدية ، وعلى أن تتولى هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة - ممثلة عن الوزارة - تنفيذ المشروع مباشرة بدلاً من طرحها للاستثمار الخاص بنظام الـ BOOT .

هذا وقد أسفرت جهود وزارة الكهرباء والطاقة عن موافقة البنك الدولى فى شهر يونية ٢٠٠٣ على تقديم المنحة لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة والتى تقدر بحوالى ٤٣ مليون دولار لتنفيذ المشروع بحيث تكون الهيئة هى المالكة للمشروع ويشارك القطاع الخاص فى أعمال التشغيل والصيانة لفترة محدودة .

وبناءً على ذلك وافق البنك الدولى على تكليف أحد المكاتب الاستشارية للبدء فى إعداد مستندات المشروع ، الأمر الذى تطلب تخصيص الأرض التى سيقام عليها هذا المشروع ومن خلال نتائج الدراسات الفنية التى تم إجراؤها على عدة مواقع ، تم اختيار أنسبها وهى قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالى ٦٦٠ فدانًا بمدخل ٣٠٠ متر على طريق الكريمات / بنى سويف الصحراوى وبعرض اثنين كيلومتر وبطول ثلاثة كيلو مترات تقريبًا غرب طريق الكريمات ، وهى الموضح بياناتها وموقعها وحدودها بالخريطة المساحية المرفقة .

ونظراً لأن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - هى الجهة المنوط بها إدارة واستغلال والتصرف فى هذه الأرض طبقًا لأحكام القانونين رقمى ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ٧ لسنة ١٩٩١

ولما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة تقضى بحظر استخدام الأراضى الخاضعة لأحكام هذا القانون فى غير الأغراض المخصصة من أجلها ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص إعادة تخصيصها لأية جهة أخرى أو غرض آخر .

وحيث إن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١٤ على مذكرة وزارة الكهرباء والطاقة بشأن تخصيص قطعة الأرض المشار إليها لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة لإقامة مشروع المحطة الشمسية الحرارية الأولى لتوليد الكهرباء بجهة الكريمات .

ونظراً لأهمية وطبيعة هذا المشروع الريادى الأول من نوعه على مستوى أفريقيا والشرق الأوسط .

لذلك أعد مشروع قرار السيد رئيس الجمهورية المرفق بنقل تخصيص قطعة الأرض المشار إليها من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية إلى هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة .

والأمر معروض للتفضل بالنظر والتكرم - لدى الموافقة - بتوقيعه .

وزير الكهرباء والطاقة

«دكتور مهندس/ حسن احمد يونس»